

خلال افتتاح أعمال المنتدى الصناعي النفطي الكويتي برعاية وزير النفط

«مؤسسة البترول» بصدد إنشاء منطقة للصناعات النفطية بالتعاون مع البنك الدولي

المحلية والمصنعين المحليين بإثبات وجودهم واعطاء الشركات العالمية سببا لعدم التعامل معها مستقبلا وذلك من خلال التأكيد على الجودة والوقت على أن تكون الشراكة من دون الأخلال بالجودة. وأكد على أهمية أن تتضافر الجهود بين الشركات العالمية والبترول الوطنية والمصنعين والشركات المحلية لتنمية صناعة النفط محليا. وفي نفس الوقت لا تؤثر على جودة المشاريع.

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود «كافكو» أسعد السعد أن فكرة مجلس الشراكة الاستثماري بدأت كفكرة في شركة البترول الوطنية منذ 4 سنوات وانتشرت في جميع الشركات البترولية التابعة لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. وبين أن من بين الإنجازات التي حققها مجلس الشراكة الاستثماري ما يتعلق بتعديل صيغة العقود وإنشاء مكتب لتسليم الشكاوى والرء عليها. كما أن المجلس قام بتعديل المنتج المحلي ومواصفاته بحيث يتم مواثمتها مع متطلبات ومواصفات المطلوبة.

وأشار السعد إلى أن أبرز نتائج مجلس الشراكة هي الشفافية الكبيرة في القطاع النفطي والقطاع الخاص حيث كانت هناك مجموعة من المقاولين والقطاع العام وجهة تسن القوانين للربط بين هذه الجهات مثل غرفة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة ووجودهم كان هناك طرف ثالث لحل الخلافات ان وجد.

وأوضح أن الشفافية أدت إلى إعادة النظر في صيغة العقود التي كانت محففة بحق القطاع الخاص لصعوبة تنفيذها وتمت إعادة صياغتها بمساعدة القانونيين وهي بأمر من البترول الوطنية بما يساهم في رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص.

وأسترد قائلا: «إن من بين الشروط التي تمت إعادة النظر فيها كيفية تأهيل المقاولين وزيادة عدد المقاولين المحليين ممن شاركوا في أعمال الشركة».

واعتبر أن المنتدى بداية تحرك كبير ليس من شركة واحدة وإنما من شركات القطاع النفطي المثقلة لاقتصاد الدولة ما يعزز دور القطاع الخاص.

ولفت السلي أن المجلس الاستشاري أنشأ مكتبا لتلقي الشكاوى والتظلمات والرء عليها. مبيضا أن المنتج المحلي وقته كان مظلوما بسبب عدم مطابقة المواصفات العالمية التي يديرها القطاع النفطي.

وبين أنه على الرغم من بداية بعض الشركات النفطية التحرك متأخرا لدعم الشراكة مع القطاع الخاص إلا أن الوقت لم يهتد من جانبه. قال أمين سر مجلس الشراكة الاستشاري للموردين والمقاولين المحليين في «البترول الوطنية» محمود ليري أن مهمة المجلس هي التعامل مع شكاوى الموردين وإيجاد حلول للمنازعات، وعقد ندوات تعريفية للعودة بالمنطقة المقسومة.

المشاريع العملاقة وتبع قائلا: «وأيضا من مهامه اشراك الجهات والأقسام الأخرى من أجل الوصول لصيغة أفضل من الدراسات، وتعرضها على الشركات المساهمة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى خدمات تسهيل إجراء التسجيل التي يقوم بها المركز».

وأضاف أن من أهم الأهداف التي يطمح إليها المركز أحداث التكامل بين القطاعين النفطي والصناعي، وأيضا إيجاد فرص عمل للشباب الكويتي من خلال برنامج الشراكة الموحد الذي تنبئه البترول الوطنية.

● **أحمد يوسف**

الیه هذا المنتدى الوليد هو فتح مشاريع صغيرة وصناعات تقوم على التنسيق بين القطاعين العام والخاص والتي من شأنها المساهمة في خلق فرص عمل والقضاء على البطالة لجميع أشكالها ورفع العبء عن الدولة في مجال تشغيل الشباب مما يساهم في نهضة هذا الوطن.

التفاهم المتبادل
من ناحيته، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد أن المنتدى يعد خطوة مهمة في الوقت الحالي لإنعاش القطاع الخاص الكويتي، مشيرا إلى أن من أهم أهداف المنتدى بذات حالة من التفاهم المتبادل بين القطاع الخاص والقطاع النفطي.

ولفت الرشيد إلى أن التحديات التي تواجه القطاع الخاص كبيرة وأن الفرصة متاحة للقطاع النفطي للاعتماد على القطاع الخاص في الكثير من المهام. وأضاف قائلا: «إن ما لمسناه اليوم من الفكر المتبادل موجود ومشجع وان الخطوة القادمة يدرك ان القطاع الخاص بحاجة إلى فرص صناعية واستثمارية للدخول فيها، وهذه بداية طيبة».

وقال ان القطاع الخاص يرى ان القطاع النفطي مستمر وماغض حيث كانت هناك مجموعة من المقاولين والقطاع العام وجهة تسن القوانين للربط بين هذه الجهات مثل غرفة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة ووجودهم كان هناك طرف ثالث لحل الخلافات ان وجد.

وأوضح أن الشفافية أدت إلى إعادة النظر في صيغة العقود التي كانت محففة بحق القطاع الخاص لصعوبة تنفيذها وتمت إعادة صياغتها بمساعدة القانونيين وهي بأمر من البترول الوطنية بما يساهم في رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص.

وأسترد قائلا: «إن من بين الشروط التي تمت إعادة النظر فيها كيفية تأهيل المقاولين وزيادة عدد المقاولين المحليين ممن شاركوا في أعمال الشركة».

واعتبر أن المنتدى بداية تحرك كبير ليس من شركة واحدة وإنما من شركات القطاع النفطي المثقلة لاقتصاد الدولة ما يعزز دور القطاع الخاص.

ولفت السلي أن المجلس الاستشاري أنشأ مكتبا لتلقي الشكاوى والتظلمات والرء عليها. مبيضا أن المنتج المحلي وقته كان مظلوما بسبب عدم مطابقة المواصفات العالمية التي يديرها القطاع النفطي.

وبين أنه على الرغم من بداية بعض الشركات النفطية التحرك متأخرا لدعم الشراكة مع القطاع الخاص إلا أن الوقت لم يهتد من جانبه. قال أمين سر مجلس الشراكة الاستشاري للموردين والمقاولين المحليين في «البترول الوطنية» محمود ليري أن مهمة المجلس هي التعامل مع شكاوى الموردين وإيجاد حلول للمنازعات، وعقد ندوات تعريفية للعودة بالمنطقة المقسومة.

المشاريع العملاقة وتبع قائلا: «وأيضا من مهامه اشراك الجهات والأقسام الأخرى من أجل الوصول لصيغة أفضل من الدراسات، وتعرضها على الشركات المساهمة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى خدمات تسهيل إجراء التسجيل التي يقوم بها المركز».

وأضاف أن من أهم الأهداف التي يطمح إليها المركز أحداث التكامل بين القطاعين النفطي والصناعي، وأيضا إيجاد فرص عمل للشباب الكويتي من خلال برنامج الشراكة الموحد الذي تنبئه البترول الوطنية.

● **أحمد يوسف**

وجميع الشركات التابعة. ويعمل مجلس الشراكة تجربة رائدة قامت بها شركة البترول الوطنية بهدف تعظيم مشاركة القطاع الخاص المحلي بالأعمال والخدمات التي يحتاجها القطاع النفطي.

وأوضح أن الخطوة التالية التي بصدها المؤسسة الآن، هي نقل مبدأ تعزيز مشاركة القطاع الخاص إلى آفاق أوسع من خلال وضع استراتيجية شاملة وبرنامج متكامل لتطوير المحتوى المحلي في جميع جوانب الصناعة النفطية الكويتية وتوطين الصناعات المساندة، بحيث يستلهم هذا البرنامج مكوناته من التجارب العالمية الرائدة التي حققت المحلي في صناعاتها النفطية، وبهذا الصدد يسعدني أن أعلن لكم أنه

خلال الأسبوع الحالي تم اختيار أحد البيوت الاستثمارية العالمية التي لها خبرة واسعة في هذا المجال للعمل مع فريق تم تشكيله من المؤسسة وشركائها لبناء هذا البرنامج وإعداد جميع متطلبات تنفيذه.

وقال ان المؤسسة بصدد القيام بمشروع مهم حيث تم الانتهاء من عمل دراسة جدوى أولية لاقتصاديات إنشاء منطقة للصناعات النفطية بالتعاون مع البنك الدولي. وتتمحور فكرة إنشاء المنطقة الصناعية حول تحقيق عدة أهداف، أهمها:

● تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية وتطوير الاقتصاد المحلي.
● التقليل من الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل.
● إنشاء مصانع داخل الكويت لسد احتياجات الصناعة النفطية من المنتجات البترولية المستلزمات الضرورية بالسرعة الممكنة وبتكلفة أقل وجودة عالية.

● توفير فرص عمل جديدة للمواطنين.

بناء القيد بعقول مبدعة

وبدوره، قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتي حسين الخرافي: لقد أن الأوان لتقوم مؤسساتنا بتطوير نظامنا ليتماشى مع متطلبات هذا العصر وأملنا كبير في أن تتحول الطاقات التي يخرزها المجتمع الكويتي إلى طاقات إنجاز وتحد حضاري يستفيد من البحث والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز

والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز

والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز

والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز

والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز

والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز

والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز والتحصين العلمي لبناء القيد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة بأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض وسخره علما وقدرتها لخير هذا الوطن وأبنائه في ظل وطن عزيز



(متن غوزال)

ما يعرض مواطن النجاح ويتفادي مواطن الضعف عند هيكلة عمليات المشاركة.

وكان من أهم نتائج هذا التقييم بروز ثلاثة عوامل ضرورية لإنجاح عملية المشاركة وتحقيق أهدافها متمثلة في:

● أولا: الحفاظ على حقوق العمالة الكويتية وتنمية امكانياتها خلال جميع مراحل المشاركة مع القطاع الخاص.
● ثانيا: تاصيل أفضل ممارسات حوكمة الشركات بالأنشطة التي يتم اشراك القطاع الخاص بها.
● ثالثا: بقاء مؤسسة البترول الكويتية كشريك استراتيجي بالأنشطة ذات الطبيعة الاستراتيجية أو التي تحتوي على درجة عالية من التكنولوجيا ومخاطر السلامة والصحة والبيئة، بحيث تستمر المؤسسة في تقديم الدعم للشواطئ كشريك استراتيجي على المدى القصير أو المتوسط حتى يتمكن القطاع الخاص المحلي من تطوير قدراته وإدارة النشاط بشكل ناجح.

ثانيا: تطوير برنامج مشاركة القطاع الخاص بشكل متوافق مع القوانين ذات الطابع التنموي ولاسيما التي صدرت خلال السنوات القليلة الماضية ويشمل ذلك:

● القانون رقم 7 لعام 2008 بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) والأنظمة المشابهة.
● القانون رقم 37 لعام 2010 بشأن تنظيم برامج وعمليات التخصص.
● القانون رقم 9 لعام 2010 بشأن اصدار الخطة الائتمانية للسنوات (2010/2011-2013/2014) أو ما يعرف بقانون خطة التنمية.

ثالثا: اعداد سياسات تضع إطارا متكاملا لعملية مشاركة القطاع الخاص بهدف ضمان نجاح عمليات المشاركة وتغطي تلك السياسات مواضيع عديدة من أهمها: سياسات التعامل مع العاملين الكويتيين بما يضمن حماية حقوقهم والحفاظ على وجودهم بالصناعة وتنمية قدراتهم وامكانياتهم. بالإضافة

وأشار إلى أنه من أهم التطورات المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص والتي جاءت انعكاسا لاستراتيجية المؤسسة حتى العام 2030 هو الانتقال من مفهوم تخصص الأنشطة إلى ترسيخ مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص والذي يوفر مرونة أكبر باختيار طريقة المشاركة المثلّي ولا يقصرها بمفهوم التخصص.

وأعرب عن أمله في أن تتطلع المؤسسة مستقبلا إلى العمل بمبدأ المشاركة القطع الخاص من خلال شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

الزئكي: خطة التنمية أكدت على تعظيم مشاركة القطاع الخاص في الصناعة النفطية

الرشيدي: إنتاج النفط الكويتي يدور في فلك الـ 3 ملايين برميل يوميا

الهاجري: تطوير مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص لتعظيم دوره التنموي في الاقتصاد الكويتي بشكل عام

الخرافي: ثمن مشاركة القطاع الخاص في الصناعات النفطية للحاق بركب الحضارة ومسايرة التطور

القطاع الخاص شريك في المشاريع المستقبلية للقطاع النفطي

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزئكي على دعم مؤسسة البترول للقطاع الخاص باعتباره شريكا وجزءا في المشاريع المستقبلية للقطاع النفطي، مشيرا إلى أن النظرة الحالية لمسؤولي القطاع تختلف تماما عن النظرة التقليدية القديمة. وأضاف الزئكي في تصريح صحافي على هامش المنتدى الصناعي النفطي الكويتي، أمس، أن شراكة القطاع الحكومي مع القطاع الخاص تتطلب جهدا كبيرا لوضع لوائح وأسس تضمن جودة ونجاح المشاريع النفطية، لافتا إلى أن الهدف من تلك الشراكة هو تعزيز دور القطاع الخاص للمشاركة في التنمية.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

وأشار إلى أن خطة التنمية التشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من أهمها الإصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.



حضور كبير في المنتدى

صندوق برقان المالي
القيمة الصافية للأصول لكل وحدة
كما في شهر سبتمبر 2012
1.0087064 دك

لمزيد من المعلومات اتصل على 1804080، أو تفضل بزيارة موقعنا www.burgan.com

بنك برقان
BURGAN BANK
أنت دافعنا